

Distr.
LIMITEDTD/RBP/CONF.6/L.1
15 November 2005ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض
جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد
المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من
أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية
أنطاليا، تركيا، ١٤-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥
البند ٨ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض جميع
جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد
الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

أنطاليا، تركيا، ١٤-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

المقرر: السيد رحيم حسينوف (أذربيجان)

المتكلمون

زيمبابوي	رئيس سلطة المنافسة التركية
الجماعة الأوروبية	الأمين العام للأونكتاد
الصين	رئيس وزراء تركيا بالوكالة
الهند	رئيس المؤتمر الاستعراضي الرابع
السلفادور	ألمانيا
إندونيسيا	أنغولا
ناميبيا	زامبيا
المكسيك	الأردن

ملاحظة للوفود

مشروع التقرير هذا هو نص مؤقت معمم على الوفود لإجازته.
وينبغي أن تُرسل طلبات إدخال التعديلات على بيانات كل وفد بمفرده في موعد أقصاه يوم الأربعاء
٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8106 - Fax No.+41 22 907 0056 - Tel. No. +41 22 907 1437

أولاً - البيانات الافتتاحية

افتتاح المؤتمر

١- لاحظ رئيس سلطة المنافسة التركية أن الاقتصادات التي لا تترك توزيع الموارد الاقتصادية للسوق والتي تتولى توزيع الموارد فيها سلطة مركزية تواجه مصاعب حتى في تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين كما تواجه ما يستتبعه ذلك من خسائر في الرفاه الاجتماعي. وعلى سبيل المقارنة، فإن سياسات المنافسة في اقتصادات السوق هي على ما يبدو السبيل الأكثر كفاءة إلى الحؤول دون وقوع خسائر في الرفاه على النحو الذي يقع في بيئة لا تتسم بمنافسة كاملة. وقال إن اقتصاد السوق الذي يسير سيراً حسناً مستنداً في ذلك إلى المنافسة الحرة يعتبر مهماً أيضاً في تحريك النمو والتنمية الاقتصاديين. ومضى قائلاً إن سلطة المنافسة التركية هي منظمة مستقلة اكتسبت سمعة ممتازة منذ إنشائها بفضل كفاءة إدارتها والطابع الجوهري للقرارات التي اتخذتها طوال عقد على وده التقريب. وأما التعاون الدولي في مجال قوانين وسياسات المنافسة فظل يكتسب أهمية متزايدة. فقد مكن هذا التعاون من تبادل المعلومات والتجارب بين وكالات المنافسة وساعد في التطبيق الفعال لقانون المنافسة في مواجهة الكارتلات المتشددة. وهذا التعاون يسهل اتباع نهج مشتركة من قبل البلدان المتعاونة إزاء قوانين وسياسات المنافسة.

٢- وأبرز الأمين العام للأونكتاد منافع سياسة المنافسة التي أكدها الأونكتاد الحادي عشر والتي تعزز الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتييري. وبحث عن موضوع مناسب للمؤتمر فوجده في موضوع "بناء جسور جديدة" بين سياسة المنافسة وتحرير التجارة، وبين الجهود الوطنية والدولية في هذا المجال، وبين جميع الجهات صاحبة المصلحة في ذلك. واستعرض الاتجاهات الحالية في هذا المجال، بما فيها انتشار الممارسات المناهضة للمنافسة على المستوى الدولي، هذه الاتجاهات التي تلحق خسائر جسيمة بالبلدان النامية، وكذلك تزايد اعتماد وتطبيق تشريعات للمنافسة واتفاقيات ثنائية وإقليمية تتضمن أحكاماً بشأن سياسة المنافسة، الأمر الذي عزز التعاون الدولي. ورأى ضرورة لبذل مزيد من الجهود المطلوبة لإحراز تقدم في هذا الشأن لأن الأحكام المتعلقة بالمنافسة في الاتفاقيات الدولية كثيراً ما لم تنفذ تنفيذاً كاملاً وقد لا تكفي لمعالجة المشاكل التي تواجه الأطراف الضعيفة. وأشار إلى أن الأونكتاد مساهم رئيسي في هذه الجهود بسبب ولايته العامة بشأن التجارة والتنمية ولأنه مسؤول عن تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد التي تعتبر الصك الوحيد المتعدد الأطراف كلياً والقابل للانطباق عالمياً في هذا المجال. وينبغي لأعمال الأونكتاد المقبلة أن تأخذ بتوجيهات توافق آراء ساو باولو، وقد تركز على رصد الاتجاهات في مجال المنافسة، والمساعدة على وضع وتنفيذ أنظمة منافسة للبلدان النامية، وتعزيز التعاون الدولي عن طريق الاتفاقيات الثنائية والإقليمية ومواصلة تنفيذ المجموعة على نحو يتفق وحاجات البلدان النامية وأهدافها وما يواجه قدراتها من قيود.

٣- قال رئيس وزراء تركيا بالوكالة إن سياسة المنافسة تشجع على الابتكار الذي يشكل حافزاً إضافياً للبحث والتطوير اللذين يولدان قدرة تنافسية. فالسوق التي تسير سيراً حسناً تساعد على إيجاد بيئة تمكينية للأعمال التجارية مؤاتية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. أما التطبيق الصحيح لقانون المنافسة فيوفر أساساً يتساوى عليه المشاركون في السوق ويزيد ذلك عدد المشاريع التي يمكن أن تنافس غيرها من المشاريع في الأسواق العالمية. وفي هذا الصدد، أكد أن إيجاد ثقافة للمنافسة في أوساط المستهلكين والمشاريع ينبغي له أن يكون هدفاً من الأهداف الرئيسية لقوانين وسياسات المنافسة. ووصف تجارب سلطة المنافسة التركية منذ إنشائها في عام ١٩٧٧ مؤكداً أنها

كمنظمة مستقلة قد اضطلعت بمسؤولياتها بفعالية وشفافية. وقد أشارت عدة منظمات دولية إلى ذلك وأعربت عن تقديرها له في مناسبات مختلفة. أما الهدف العام لسياسة المنافسة في تركيا، الذي ينسجم مع الاتجاهات الدولية، فهو زيادة الرفاه الاجتماعي وتوفير منتجات أرخص وأفضل للمستهلك. ويؤدي ضمان إبقاء الأسواق مفتوحة دوراً هاماً في المحافظة على الديمقراطية. وإضافة إلى ذلك، فإنه عند النظر في الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما انطلاقاً من منظور البلدان النامية، تظهر بيسر أهمية سياسة المنافسة التي لا تميز بين المشاريع الأجنبية والمحلية والتي توفر أساساً يتساوى عليه الجميع. وأخيراً فإن المنافسة الدولية تساعد على تعميم منافع عملية العولمة. وأكد أن الأونكتاد لا يزال يؤدي دوراً مهماً جداً في إرشاد البلدان إلى تطبيق سياسات للمنافسة ترمي إلى تعزيز النمو والتنمية.

الجلسة العامة الافتتاحية

٤ - قال رئيس المؤتمر الاستعراضي الرابع المنتهية ولايته إن الأونكتاد قد استجاب استجابة مثالية منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي الرابع لتوقعات الدول الأعضاء منه في مجال المنافسة. فقد استجاب بخاصة لتوقعات البلدان النامية بتعزيز قدرات سلطات المنافسة لديها، وشملت هذه الاستجابة عند الضرورة تعزيز التعاون الإقليمي؛ وبالتعاون مع هيئات أخرى، لا سيما منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشبكة المنافسة الدولية؛ وبتناول مزايا البلدان النامية على الوجه المناسب بطرق منها تنفيذ برامج تدريب بلغات البلدان أو المناطق المعنية.

ثانياً - استعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٥ - أشار ممثل ألمانيا إلى أهمية مجموعة المبادئ والقواعد. وقال إنه ينبغي الاضطلاع باستعراض الإنجازات التي تتحقق في إطار المجموعة في ضوء الهدف وهو تعزيز سياسة المنافسة الدولية التي من شأنها مواجهة التحديات التي تثيرها الأسواق المعولمة رغم الطابع الوطني لقانون المنافسة. ورداً على تزايد ضغوط المنافسة الناشئة عن العولمة تلجأ الشركات إلى ممارسات مناهضة للمنافسة مما يستلزم تالياً تكثيف التعاون الدولي على المستوى السياسي وفيما بين سلطات المنافسة. وقد اعتمدت حتى الآن بلدان عديدة قوانين للمنافسة وأخذت تنشأ مسائل جديدة مثل تحديد القوانين التي تنطبق على حالات المنافسة عبر الحدود، ومسألة ما إذا كان ينبغي للقوانين أن تستهدف حماية الأسواق الوطنية أو المحلية، والطريقة التي يمكن بها إقامة التعاون بين سلطات المنافسة وتحديد قواعد ذلك التعاون. وشدد على أهمية أنشطة الأونكتاد في هذا المجال بما فيها القانون النموذجي وأنشطة المساعدة التقنية، هذه الأنشطة التي شاركت فيها حكومة بلده. وينبغي للأونكتاد أن يتعاون تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الدولية الأخرى العاملة في مجال المنافسة بما فيها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشبكة المنافسة الدولية. وأكد أن النهج المتبع في شبكة المنافسة الدولية هو ذو طابع طوعي وأسفرت أعماله عن وضع توصيات مُلزمة. ورأى أن مقاومة ضغوط المنافسة الناشئة عن التحرير لا تقتصر على الشركات بل تشمل الحكومات أيضاً وتجري بطرق متنوعة مثل الدعم الذي يُقدّم نتيجة لتأثير جماعات المصالح. وهذا يؤكد أهمية أنشطة الدعوة وتقييمات الأثر الإشرافي لجميع التشريعات المقترحة.

٦ - وقال ممثل أنغولا إن المنافسة في الاقتصادات المحررة ساعدت بعض البلدان النامية في بلوغ مستويات عالية من التنمية ولكنها زادت فقر بلدان أخرى. فقد أدت العولمة إلى زيادة في الممارسات المناهضة للمنافسة على

المستوى الدولي، وأخذ يظهر نقاش جديد حول ما إذا كان من الضروري وضع قواعد متعددة الأطراف للمنافسة في إطار منظمة التجارة العالمية أو تعزيز مجموعة المبادئ والقواعد.

٧- ووصف ممثل زامبيا تجارب سلطة المنافسة في بلده في السنوات التسع التي انقضت منذ أن بدأت تلك السلطة أعمالها. فقد نجحت هذه السلطة نجاحاً كبيراً في دعم الإصلاحات الاقتصادية ذات الوجهة السوقية. وما كان هذا ليتحقق بدون المساعدة التقنية المستمرة التي قدمها الأونكتاد. بما فيها تقديم مواد عن تطبيق المنافسة والدعوة إليها، لا سيما تقديم دليل لوضع وتطبيق قانون المنافسة وكذلك عقد حلقات دراسية للمحققين والقضاة والعاملين في مجال قانون المنافسة. ومكّن الأونكتاد أيضاً البلدان النامية من المشاركة في مناسبات وطنية وإقليمية ودولية متنوعة مُعززاً بذلك الاطلاع على مناقشات بشأن القضايا الراهنة، وتبادل المعلومات، وإجراء الاتصالات المهنية. وبوجه عام، فإن برامج الأونكتاد الخاصة بإنشاء أو تعزيز سلطات للمنافسة في المنطقة قد ساهمت في الإصلاح الاقتصادي في هذه البلدان. ودعا الأونكتاد إلى تعزيز برامجه لتقديم المساعدة التقنية في منطقة الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا ورحّب نيابةً عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بإنشاء لجنة المنافسة الملاوية مؤخراً.

٨- وأشارت ممثلة الأردن إلى قانون المنافسة الذي اعتمده حكومتها في عام ٢٠٠٢ فوصفت تنظيم سلطة المنافسة وقراراتها الأولى وبرامج التدريب التي نُفذت. وقالت بوجود حاجة إلى مساعدة إضافية في مجال بناء القدرة.

٩- وقال ممثل زيمبابوي إن ولاية سلطة المنافسة في زيمبابوي تشمل القطاعات الاقتصادية الخاصة والعامة. أما دمج هذه السلطة في المؤسسة المسؤولة عن التعريفات فقد أمّن التآزر من خلال التفاعل بين سياسة المنافسة وسياسة التجارة. وقد شاركت بلاده مشاركة فاعلة في أنشطة الأونكتاد وفي أنشطة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وتعاونت أيضاً مع البلدان المجاورة في مجال المنافسة. ودعا الأونكتاد إلى توسيع نطاق تعاونه التقني فيما يتعلق بتنفيذ المنافسة.

١٠- وشدد ممثل الجماعة الأوروبية على أهمية المؤتمر المعني بالاستعراض في تبادل الآراء بشأن المنافسة وعلى أهمية أنشطة الأونكتاد في هذا المجال بما فيها القانون النموذجي. ووصف الأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد الأوروبي مؤخراً في مجال المنافسة بما فيها مفاوضات الانضمام للدول التي تتطلع إلى عضوية الاتحاد، واستعراض النظراء لقانون المنافسة الأوروبي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتقدم المحرز في شبكة المنافسة الدولية، وبخاصة في مكافحة الكارتلات الدولية. وقد قررت المفوضية الأوروبية التعاون تعاوناً وثيقاً بشأن مسائل السلوك الإنفرادي.

١١- ولاحظ ممثل الصين أن بلداناً نامية عديدة قد استفادت من أحكام مجموعة المبادئ والقواعد في وضع قوانين المنافسة. وأثنى على الجهود التي يبذلها الأونكتاد في هذا الصدد وتشديده على مصالح البلدان النامية التي تلقت أيضاً مساعدة تقنية كبيرة. ووصف التشريعات الصينية القائمة والمقترحة لمكافحة الاحتكار. وشدد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي في مجال المنافسة على ضوء عملية العولمة وما تستتبعه من زيادة في عمليات الدمج عبر الوطنية. أما النمو السريع في التجارة الدولية فقد أحاط بالغموض التمييز بين الأنشطة الاقتصادية الوطنية والدولية. وأشار إلى وجود فوارق رئيسية بين تشريعات المنافسة القطرية، وهذا أحدث زيادة في تكاليف

المعاملات فيما لم تؤد جهود التعاون الدولية إلى إحداث تغيير جوهري. ولذلك فإنه من الضروري البدء بعمل طويل الأجل لوضع قواعد دولية موحدة لمكافحة الاحتكار.

١٢- وذكر ممثل الهند أن بلاده اعتمدت في عام ٢٠٠٢ تشريعات جديدة للمنافسة سوف تصبح قريباً نافذة نفاذاً كاملاً. وقال بوجود جعل مجموعة المبادئ والقواعد في صيغة دليل تستطيع البلدان اعتمادها بحسب رغبتها. فالتوحيد ليس عملياً في مجال المنافسة، وينبغي التركيز على التوصل إلى توافق في الآراء حول أهداف عامة، على أن يُترك مجال لإجراء تعديلات تناسب الحاجات المحلية. وعند التوصية باتفاق نموذجي للمنافسة ينبغي الاهتمام بحاجات البلدان النامية، كما ينبغي لأي إطار متعدد الأطراف للمنافسة أن يشمل أحكاماً وصيغاً خاصة بالبلدان النامية. فقد يوضع أولاً اتفاق تعاون نموذجي يُستخدم من قِبَل البلدان النامية المتكافئة، ويمكن الارتقاء لاحقاً بذلك الاتفاق النموذجي إلى اتفاق تعاون متعدد الأطراف. ومن الضروري اتخاذ خطوات أكثر فعالية لتمكين البلدان النامية من التعامل مع الكارتلات الدولية ولضمان تعاون البلدان المتقدمة النمو تعاوناً فعالاً في بلوغ ذلك الغرض. وينبغي أيضاً التركيز تركيزاً أكبر على استغلال شركات من الشركات عبر الوطنية لمركزها الدولي المهيمن من خلال سلوك السوق أو الملكية الفكرية. وينبغي توفير آلية تمكينية لتنفيذ القرارات المتخذة ضد كيانات توجد مقارها في بلدان متقدمة النمو وتقوم بممارسات مناهضة للمنافسة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تعترف بالقرارات التي تتخذها سلطات المنافسة في البلدان النامية ضد الكارتلات الدولية الموجودة في إقليم البلدان المتقدمة النمو، كما ينبغي لهذه البلدان أن تساعد في مقاضاة أعضاء الكارتلات. أما قوانين المنافسة في البلدان النامية فلا بد لها من التسليم بالحاجات الخاصة للقطاع غير الرسمي والقبول بالحاجة إلى أفضليات وحوافز خاصة بذلك القطاع. وشدد أيضاً على ضرورة التوجه على نطاق واسع إلى جميع الجهات صاحبة المصلحة في الدعوة وبناء القدرة فيما يتعلق بقضايا المنافسة في البلدان النامية. وقال إنه يرحب بأن يقوم الأونكتاد بالتشديد على بناء القدرة في منطقة جنوب آسيا.

١٣- وقال ممثل السلفادور إن قانون المنافسة في بلده سيبدأ سريانه في عام ٢٠٠٦. وأشار إلى أن الأونكتاد قد قام بدور هام في مساعدة البلدان النامية، لا سيما عن طريق أنشطة بناء القدرات والأنشطة البحثية. وأبرز النتائج الإيجابية التي حققها برنامج كومبال (COMPAL) للبلدان المستفيدة منه، وقال إنه يمكن استخدام هذا البرنامج كنموذج لبلدان أخرى في أمريكا اللاتينية.

١٤- وأشار ممثل إندونيسيا إلى الإصلاحات ذات الوجهة السوقية التي جرت في بلده في السنوات الأخيرة وأدت إلى نظام منافسة مفتوح ونزيه. ومن الضروري إدخال تعديلات على سياسات المنافسة في البلدان النامية لإتاحة الفرصة أمام المشاريع للاستعداد لقسوة المنافسة الكاملة وذلك بطرق منها المرونة أو الإعفاءات. أما سلطة المنافسة الإندونيسية فقد واجهت منذ بدء عملها صعوبات ناشئة عن نقص الميزانية، وتباين التفسيرات القانونية الصادرة عن المحاكم، وعدم فهم لها من قبل هيئات أخرى من الهيئات الحكومية، وتردد الأعمال التجارية في الامتثال للقانون، وغياب الدعم السياسي. ولذلك فإن البلدان النامية لم تكتسب بعد تجربة كافية للمشاركة في إطار للمنافسة متعدد الأطراف. أما تبادل التجارب والممارسات في أثناء التعاون فهو مطلوب أولاً لتحسين التنفيذ الفعال لقانون المنافسة.

١٥- وقال ممثل ناميبيا إن تردد المشاريع في منطقتها في القيام باستثمارات عبر الحدود قد عزز الحاجة إلى زيادة المنافسة المحلية. ووصف التجارب الأولى لسلطة المنافسة في بلده في تنفيذ قانون المنافسة الذي اعتمد حديثاً فيما

يتعلق بالمعاملات التي تشمل شركات محلية وأجنبية. وقال إن سلطة المنافسة في بلده مستعدة للمساهمة في تنفيذ وتطوير أحكام سياسة المنافسة في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي.

١٦- وأكد ممثل المكسيك أن الأدلة الاقتصادية تبين منافع المنافسة في تحسين القدرة التنافسية. وأشار إلى ضرورة وضع إطار متعدد الأطراف لتناول موضوع الكارتلات الدولية ووضع قواعد لمكافحة سوء استخدام المركز المهيمن للشبكات الصناعية الكبيرة. وأعرب عن أسفه لأن جولة الدوحة لم تشمل قواعد المنافسة، لكنه قال بوجود قيام الأونكتاد بتناول موضوع تشجيع القواعد المتعددة الأطراف لأن هذه القواعد ضرورية لتعزيز التنمية.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح المؤتمر

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٧- وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، افتتح مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في أنطاليا بتركيا.

١٨- وفي حفل افتتاح المؤتمر تكلم السيد عبد اللطيف شنير، رئيس وزراء تركيا بالوكالة؛ والسيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد؛ والسيد مصطفى برلك، رئيس سلطة المنافسة التركية.

١٩- وافتتح الجلسة العامة الأولى للمؤتمر السيد فرانسوا سوتي (فرنسا)، رئيس المؤتمر الرابع.

باء - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٠- انتخب المؤتمر في جلسته العامة الافتتاحية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ رئيسه وأعضاء مكتبه الآخرين على النحو التالي:

الرئيس:	السيد مصطفى برلك (تركيا)
المقرر:	السيد رحيم حسينوف (أذربيجان)
نواب الرئيس:	السيد برونو لاسير (فرنسا) السيد أولف بوغي (ألمانيا) السيد هانز بيتر تشايني (سويسرا) السيدة بيرنيس نابير (المملكة المتحدة) السيدة مليسا كيهو (الولايات المتحدة) السيدة لودميلا سولونتسوا (الاتحاد الروسي) السيد دان إيوان بنتشو (رومانيا)

السيد اسماعيل مليس (الأرجنتين)
السيد بايرون فيرناندو لاريوس لوبيز (السلفادور)
السيدة ماريانا تفاريس دي آراوجو (البرازيل)
السيدة كومال أناند (الهند)
السيدة سيامسول معارف (إندونيسيا)
السيدة لونا عبادي (الأردن)
السيد حسن دبزات (المغرب)
السيد مجيدو سومانو (بنن)
السيد بيتر نيورويغي (كينيا)
السيد كيننغ جانغ (الصين)

٢١- وقرر المؤتمر أيضاً بأن يشارك المنسقون الإقليميون في أعمال المكتب خلال فترة انعقاد المؤتمر.

جيم - إقرار النظام الداخلي

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٢- أقر المؤتمر في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً النظام الداخلي كما ورد في الوثيقة TD/RBP/CONF.3/2/Rev.1.

دال - إقرار جدول أعمال المؤتمر وتنظيم أعماله

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٣- وأقر المؤتمر جدول أعماله بالصيغة الواردة في الوثيقة TD/RBP/CONF.6/1 (للاطلاع على جدول الأعمال، انظر المرفق الأول).

هاء - وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر

(البند ٥ من جدول الأعمال)

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض

٢٤- أنشأ المؤتمر لجنة لوثائق التفويض يستند تكوينها إلى تكوين لجنة وثائق التفويض في الدورة الستين للجمعية العامة، فضمت الاتحاد الروسي، والبرتغال، وبنما، وساموا، وسانت لوسيا، وسيراليون، والصين، والكامبيون، والولايات المتحدة الأمريكية. ووافق المؤتمر على أنه إذا كان أي بلد عضو في لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة غير ممثل في مؤتمر الاستعراض، تقوم المجموعة الإقليمية التي ينتمي إليها ذلك البلد بتسمية بلد آخر ليحل محله. وبذلك حلت بنما محل السلفادور، وساموا محل الهند، وسيراليون محل ملاوي.
